

ان التعزير يشهد به وغيره شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يصح  
ويجها ان القاضى ليس له ان يتفق في الاحتكار فعليه صراحتي من القضاء كغيره  
والاستدلال لا اعتراض المذكور بان التعزير يرجع الى امر الحاضر في السنة والضعف  
ناشئ عن الجهل بكلام الفقهاء وتوابعهم لا بد ليس ليحاط اليه في السنة والضعف بل  
يجب عليه ان يفعل بالتعزير ما يناسب معصيته من التعليل والتخفيف وانما الرجوع  
اليه تعيين نوع من انواع التي يحصل بها ذلك فتأمل هذا الهمم الذي وقع التعزير  
في الاعتراض بذلك على ان للفقهي ان يعلظ في الجوابك ولو بقدر الواقع حيث  
لا مفسدة في الرجوع والروضة وصلها للفقهي ان يستدعي في الجواب بلفظ متناول عند  
زجر او يقد يبا في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره الصيرى وغيره  
قالوا اذا راي الحق المصلحة ان يقول العاقب ما فيه تليظ وهو لا يعتد ظاهره وله  
فيه تاويل جازم زجر كما روى عن ابن عباس رضاه عنها انه سئل عن ثوبه القاتل  
فقال لا ثوب له رساله اخر فقال له ثوبه ثم قال اما الاول فرايت عليه ارادة القتل  
فثقت واما الثاني فجا مسكينا قد تشل فلا افضله قال الصيرى وكذا ان سأل  
فقال ان قتلت عبدي هل علي ضمان فوسع ان يقول ان تشلته قتلتك فعلى النبي  
صلى الله عليه وسلم من قتل عبدا تشلته وكان القتل معينا وهذا كله اذا لم يترتب  
على الخلاقه مفسدة وانه اعلم ان حتم ملام الروضة وهو حرم ان يتامله المعتزون  
ويضموه فاتهم بمكان سبب عن وعن غير من كلام الائمة والما صدرت منهم عند  
الخلافات واما الاعتراض بان القاضى لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل برده بل يصدر  
ذلك الهمم ترك الشريعة العرا وراه ظهريا ونسبا منسبا لان القاضى اما ان يكون  
محققا فانما يؤيده ويضمره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه  
قاضي ضرورة وجب ردع الهمم اليه مستنهي ليقوم عليه الاحتكام الشرعية فان فرض انه  
لا يفعل فوض الهمم اليه حق حكمه وهو خير لنا من علن القاضى في صورة  
السؤال يضم روح على اخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكرتها فوضت اليه فليس يتكلم

اليه

اليه حتى يكون له ادنى شبهة في نوع من التتم والسبب وانما الحامل على ذلك استظنا  
على اعتراض المسلمين وشتمهم بلا لفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادب العوام واما  
اعتراض بان الجواب ليس مطابقا لسؤال الكلام مهملا لا يفتي له بوجه حتى يتكلم  
عليه ومزيد المقت والغضب من انه سبحانه لم يفتي الشخص ان يقول ما يعقله ولا يفهمه  
فعود باه من ذلك ونسأل العفو عما اقترنا من الزلات والجهلات ان جواد كرم  
رؤف رحيم واذ قد اتينا الكلام على هذه القضية فلنتفلسل الى الكلام على هذه بقية  
الفاظ والافعال التي تقع في كفر عندنا او عند غيرنا اعتنينا بهذا الباب لمقطع وفي  
الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مره المقدمة له والسبب الباعث عليه فنقول  
هذا باب واسع واكثر من ان يفتي به الحقيقة ثم اصحابنا كما سئل عن ذلك العزم على  
الكفر في زمن بعيد او قريب او تعلقه باللسان او القلب على شئ ولو محلا عقليا فيما  
يظهر فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التتم وجزه به البغوى وغيره  
كالخبي وصحة الروايات وقوله الشافعي فيهم كل ما لم يحرك له لسانه هو حديث  
الغيب الموضوع عن نبي آدم لا يتخلف ذلك خلافا لمن وهم لا يرحم على الخاطر  
الذي لا يستقر كاحل الائمة للحديث عليه وقول ابن نصر القشيري عندنا لا يتصور  
العزم على الكفر الذي هو الجهل بالله ان لا يصح من العالم باه ان يعزم على الجهل  
بجاه عند ان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان كان قلب من صدر  
منه شئ مما ذكر وما ياتي عقليا ايماننا الا ترى ان الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك  
المغفل يفتي فان اراد ان يرضى به وان عزير لا يكون كما حل في غير سلم له ذلك بل لا وجه  
للكلام مع وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يتجامع حقيقة العلم فسلم  
لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم العدل على عاقبة كبيرة  
فانه لا يفسق بان نية الاستقامة على ايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة على  
العدالة فانها ليست شرطا فيها وكان وجه ذلك ان الايمان التصديقي وهو منتف  
مع العزم والعدالة اجتناب الكبار مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك

بغير

تاسع